التصحيح النموذجي لامتحان الدورة العادية مالية عمومية

1/ تتمثل قاعدتي مبدأ الشمولية في: (2ن)
- عدم التخصيص: اي عدم تحديد او تخصيص ايراد معين لوجه انفاق معين.
- عدم المقاصة: اي عدم اجراء تصفية بين ايراد وانفاق معين وعليه نعتمد على الحساب الشامل بدل الحساب الصافي.

2/ تطور مفهوم التوازن في الميزانية العامة من ضرورة تحقيق التوازن المحاسبي (الايرادات تساوي النفقات) في ظل الفكر التقليدي إلى مفهوم التوازن الاقتصادي في ظل الفكر الحديث وبالتالي قبول مفهوم العجز مع تزايد دور الدولة في الحياة الاق وقدرتها على توفير الايرادات اما فيما يتعلق بميزانية الجماعات المحلية فانه لايمكن اعتمادها او المصادقة عليها دون تحقيق التوازن الحسابي وذلك لقلة مواردها وعدم قدرتها على تغطية العجز. (2ن)

3/ في حال تاخر اقرار (اعتماد) الميزانية العامة ودخول السنة المالية الجديدة تلجأ الحكومة الى واحد من استثناءات مبدأ السنوية وهي الميزانية الاثني عشر. (2ن)

4/ تتمثل طرق تقدير الوعاء الضريبي في: (2ن)
- الطريقة المباشرة: تصريح المكلف، تصريح الغير، تقدير الادارة.
- الطريقة الغير مباشرة: طريقة المظاهر الخارجية، وطريقة التقدير الجزافي.

5/ يتمثل اثر المعجل في الزيادة السريعة التي تحدث للاستثمار في ظل زيادة الانفاق العام، اما اثر المضاعف فيتمثل في الزيادة المضاعفة على مستوى الاستهلاك والذي تحدثه الزيادة في الانفاق العام. ويكون الاثر ضعيف في الدول النامية بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي عدم القدرة على زيادة العرض الكلي لتغطية الزيادة في الاستهلاك. (2ن)

6/ من اهم المناهج المتبعة في علاج عجز الميزانية نجد المنهج القائم على السياسة الانكماشية والذي يتبناه صندوق النقد الدولي والقائمة على تخفيض الانفاق العام من خلال مجموعة من الاجراءات منها الغاء الدعم الحكومي الاق والتحويلا ت الاجتماعية ، تحويا النفقات ...أما الفكر التنموي فيتبنى السياسة التوسعية القائمة علة ترشيد الانفاق العام، اصلاح النظم الضريبية، محاربة الفساد، اصلاح الادارة الضريبية....(3ن)

7/ من بين اهم الشروط الواجب توفرها لنجاح اسلوب التمويل بالعجز نذكر:(3ن)
- مرونة الجهاز الانتاجي.
- ضخ كمية النقود المصدرة الى الاق بدفعات صغيرة وعلى فترات متباعدة.
- توجيه كمية الاصدار النقدي الى المشاريع الاستثمارية (نفقات منتجة).

8/ تظهر الاثار الاجتماعية للقروض العامة من خلال: (2ن)
- طبيعة السندات المكتتب بها والجهة التي تحوز عليها.
- طبيعة النظام الضريبي السائد باعتبار ان العبئ المالي للقرض العام يتم الوفاء به عادة عن طريق فرض الضرائب.

9/ يتم تنفيذ مشروعات الميزانية التعاقدية من خلال : (2ن)
- المشاريع المشتركة: وفيها يشترك القطاع العام مع القطاع الخاص في انجاز المشاريع الاق الكبرى وفق شروط يتفق عليها.
- عقود البوت (B.O.T): وفيها يقوم القطاع العام بمنح امتياز للقطاع الخاص لانجاز المشاريع الاق في مقابل استغلال هذه المرافق لتغطية التكاليف وتحقيق الارباح ثم يتم تحويل ملكيتها الى الدولة بعد انقضاء الفترة المتفق عليها.